العلاقات المصرية الغينية الماضي،،

والحاضر،، وأفاق المستقبلية

بقلم دكتور كمارا عباس

يهدف هذا المقال إلى تقديم الرؤي والأفكار لتوثيق وتعزيز أواصر التعاون والعلاقات بين دولتي"مصر وغينيا" في مختلف المجالات سيما في المجال السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي والاعلامي وفق رؤية استراتيجية واضحة. في تصور الكاتب فإن موضوع العلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة والعلاقات المصرية الغينية بصفة خاصة هام وحيوي، وقد أحببته منذ أن كنت طالباً في المرحلة الثانوية في مدينة كنكان في الثمانيات من القرن المنصرم، وكانت تربطني علاقة وصداقة حميمة مع أساتذة مصريين وعرب متعاقدين مع الحكومة الغينية لتدريس الطلاب الغينيين في المدارس الثانوية. وقد أمضيت معظم السنوات معهم دون أن أفارقهم إلا ما ندر. وفي اعتقادي يتعين على البلدين(مصر وغينيا) تعزيز أواصر التعاون والعلاقات لعدة أسباب منها: (الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، بجانب العضوية المشتركة في عدة منظمات وجمعيات وتكتلات إقليمية ودولية)، مثل الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، ومجموعة الـ«77»، ومجموعة دول العالم الثالث، وتجمع دول الساحل والصحراء «س.ص». هذه الخصائص والمميزات التي تتمتع بها الدولتان، كان ينبغي الاستفادة منها في توطيد العلاقات وتنسيق المواقف في كثير من القضايا التي تهم الجانبين. وتاريخياً تمتعت البلدين"مصر وغينيا" بعلاقة تاريخية متميزة منذ استقلال غينيا عن فرنسا في أكتوبر من عام 1958، وتطورت العلاقات بفعل الصداقة القوية التي جمعت بين الزعيمين "جمال عبد الناصر وأحمد سيكو توري"– طيب الله ثراهما، وقد استمرت العلاقات التعاونية بين البلدين منذ ذلك الحين، وحرصت مصر على دعم الكوادر الغينية من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية في العديد من المجالات مثل (الصحة والقضاء والشرطة والزراعة والتعليم وتدريب الدبلوماسيين). واعترافاً بالدور المصري في مساندة غينيا والوقوف معها في دحر المستعمر الفرنسي تسمية أكبر جامعة في غينيا بإسم(جمال عبدالناصر). وفي تصوري أنه على الرغم من وجود التمثيل الدبلوماسي والاتفاقات الثقافية المبرمة بين البلدين، إلى أن الواقع العلاقات السياسية

والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية لم تصل إلى مستوي الطموح. ولكي تتحقق العلاقات المثمرة بين البلدين في مختلف المجالات، يتعين العمل بالأشياء الآتية:-

1) **في المجال السياسي والدبلوماسي:** يتعين توفير الإرادة الحقيقية للقيادات العليا في البلدين، ثم وضع خطة استراتيجية واضحة، تقوم على تعزيز أواصر التعاون في مختلف المجالات، لاسيما الزيارات المتبادلة للرؤساء والمسؤولين في البلدين. حيث لم تسجل أية زيارة لرئيس المصري إلى غينيا منذ وفاة الرئيس أحمد سيكو توري في الثمانينات من القرن المنصرم، وإن كانت قد شهدت الزيارات المتبادلة لبعض المسؤولين في البلدين منها: زيارة نائب مساعد وزير الخارجية لشئون وسط وغرب أفريقيا في مارس 2009 للتعرف على تصورات النظام العسكري الغيني لمستقبل الوضع السياسي. وفي عام 2008 زار وزير الدفاع الغيني للقاهرة لبحث آفاق التعاون العسكري بين البلدين. وزيارة وزيرة التعاون الغينية في عام 2006 بناء على دعوة نظيرتها المصرية. ومن جانب المصري زيارة أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا في عام 2006 لتحديث اتفاقية التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وغينيا. وزيارة أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا آنذاك في عام 2006 لتحديث اتفاقية التعاون الفني.

2) **في المجال العلاقات الاقتصادية والاستمثارية:**

على الرغم من وجود عدد من العوامل الاقتصادية والاستثمارية التي ينبغي أن تستفيد منها البلدين "مصر وغينيا" في تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والاستثماري، إلا أن واقع العلاقات بين مصر وغينيا في هذه المجالات لم يصل بعد إلى مستوى الطموحات، وحسب المصادر فإن قيمة الصادرات المصرية لغينيا لا تتعدى 500 ألف جنية سنويًا، وتتشكل في الأساس من المواد الغذائية ومواد البناء التي يتم استيرادها بشكل فردي عن طريق بعض التجار اللبنانيين أوالعراقيين، بينما تنعدم الصادرات الغينية إلى مصر. كما لا توجد شركات مصرية بصورة قوية في غينيا، وقد زار كوناكري العديد من رجال الأعمال المصريين خلال الفترة الأخيرة، وأجمعوا على قدرة السوق الغيني على استيعاب الاستثمارات والمنتجات المصرية، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعاني منها غينيا من حين لآخر لم تشجع رجال الأعمال المصريين على المخاطرة باستثماراتهم في غينيا. وفي الاطار التعاقدى: هناك مجموعة من اتفاقات التعاون المبرمة بين الحكومتين "المصرية والغينية" منها مايلي:-

- اتفاف التعاون بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والحكومة الغينية في مارس 1998 والمحدث في يونيو 2006.
- بروتوكول آخر مبرم بين البلدين في مجال التعليم العالي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر ووزارة التعليم العالي الغيني في إبريل 2004.
- اتفاق تعاون في مجال السياحة عام 2004، تم توقيعه على هامش زيارة وزيرة السياحة الغينية للقاهرة.
- اتفاق تعاون بين غرفتيّ التجارة في البلدين في يناير 2002.
- اتفاق تعاون تجاري موقع بالأحرف الأولى في سبتمبر 2000 على هامش اجتماعات وزراء التجارة الأفارقة.
- اتفاق التعاون بين وزارتيّ الخارجية في البلدين في ديسمبر 1999، لمدة ثلاثة أعوام ويجدد تلقائيًا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغيته في إنهائه، وذلك قبل انتهاء مدة سريانه بستة أشهر على الأقل.
- اتفاق تآخي بين هيئتيّ المعارض في البلدين في مارس 1999.
- اتفاق عام للتعاون الاقتصادي والفني في ديسمبر 1999، لم يصدق الطرفان عليه بعد.
- اتفاق التعاون في مجال الصحة والدواء في نوفمبر 1999، لم يصدق الطرفان عليه بعد.
- اتفاق التعاون في مجال النقل الجوي مارس 1998، لم يصدق عليه الطرفان بعد.
- اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار في مارس 1998، لم تصدق غينيا عليه بعد.

فيما يتعلق باللجنة المشتركة فقد وقعت مصر وغينيا في 25 مارس 1982 بروتوكولاً ثنائياً يقضي بإنشاء اللجنة العليا الوزارية المشتركة لدفع علاقات التعاون بين البلدين حيث عقدت خمس دورات حتى الأن على النحو التالي:

- الدورة الأولى في كوناكري – فبراير 1983.
- الدورة الثانية في القاهرة 7–9 فبراير 1987.
- الدورة الثالثة في كوناكري – مارس 1988.
- الدورة الرابعة في القاهرة 19–22 ديسمبر 1990.

•الدورة الخامسة في القاهرة 18–20 ديسمبر 2004.

•تم التطرق خلال الدورة الخامسة للجنة المشتركة إلى الموضوعات الهامة التي لا تزال معلقة حتى الآن على النحو التالي:

• بحث تأسيس مركز طبي مصري تمول مصر تأسيسه وتمده بالأطباء والمعدات اللازمة على أن يوفر الجانب الغيني مساحة الأرض الملائمة لهذا المشروع في مكان مناسب بالعاصمة.

• قيام الجانب الغيني بالبت في الاقتراح المصري بإنشاء مركز ثقافي مصري في غينيا، والنظر في مشروع بروتوكول التعاون في المجال الإعلامي المقدم من مصر.

فهذه قراءة سريعة لواقع التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر وغينيا، ولكي يتحقق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين بصورة مثلي، يتعين على الحكومتين (المصرية والغينية) وضع إستراتيجية جديدة تعتمد على دراسات جدوى تخرج التعاون من دائرة المعونات الفنية إلي آفاق أوسع، وتتيح للمستثمر المصري التعرف علي الفرص الاستثمارية بشكل جيد في غينيا. كما يجب توفير إطار قانوني صارم والتزام سياسي واضح من جانب الطرفين. ومن المفيد في هذا الاطار تشجيع الشركات والمؤسسات التمويلية لزيادة الاهتمام بدعم التعاون المصري الغيني (مثل البنك الإفريقي للتنميةAFDB واللجنة الاقتصادية الإفريقية ECA والبنك الإفريقي للتصدير والاستيرادBank Afrexim الذي يتخذ القاهرة مقراً له، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا BADEA. والبنك الإسلامي للتنمية (BID) وبقية المؤسسات الإفريقية والعربية الاقتصادية والاجتماعية التي لها صلة بالموضوع. كما يستحسن إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني والمغتربين في كلتا المنطقتين في برامج التعاون.

المجالات الاقتصادية والاستثمارية التي يمكن للبلدين التعاون فيها (مصر وغينيا) هي:–

- المجال الزراعي، فالقراءة الفاحصة حول الجغرافية الطبيعية لدولة غينيا تتضح أنها تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتعتبر منبعاً لأهم الأنهار والوديان في غرب إفريقيا. فيمكن للبلدين (مصر وغينيا) التعاون في المجال الزراعي وصيد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الدواجن.

- التعاون في استخراج الموارد الطبيعية والمعدنية، مثل (البوكسيت والماس والذهب والحديد والبوكسيت والألمنيوم) ، كما يمكن التعاون في سبل توطين المصانع التحويلية لهذه الموارد المعدنية الثمينة.
- التعاون في تركيب السيارات والشاحنات والتراكتورات، ويمكن للحكومة الغينية أن تستفيد من تجربة المصرية في هذا المجال، تحقيقاً للشعار (تعاون الجنوب- الجنوب وسيلة حقيقية للتنمية).
- التعاون في مجال السياحة والفندقة، حيث تمتلك جمهورية مصر العربية خبرات متراكمة في مجال السياحة والفندقة، بإعتبارها تتحضن المواقع الحضارية والأثرية قلما تجدها في مكان أخر في القارة الإفريقية ومن هذه المواقع الأثرية (الإهرمات). ويمكن للحكومة الغينية أن تستفيد من خبرات المصرية في هذا المجال. كما يمكن للحكومة أن تتعاقد مع شركة المقاولون العرب وشركات العقارات المصرية في تشييد الفنادق والمنتجعات السياحية.

3) **تعزيز التعاون في مجال الشؤون الدينية والثقافية:** تعتبر الدولتين "مصر وغينيا" ضمن الدول الإسلامية الرائدة التي ساهمت في تأسيس منظمة التعاون الإسلامي. وتتمتع مصر بخبرات واسعة في مجال الأوقاف والزكاة والشؤون الإسلامية، بإعتبارها مهداً للحضارة الإنسانية، ومعبراً ثقافياً من المشرق العربي إلي إفريقيا جنوب الصحراء ومقراً لجامعة الأزهر الشريف وجامعة القاهرة اللتان تعتبران ضمن أعرق الجامعات على مستوي العالم الاسلامي. هذه الخصائص بلا شك تعتبر عاملا أساسيا لتوطيد العلاقات وأواصر التعاون بين مصر وغينيا في المجال الثقافي والديني. ولتحقيق التعاون المثمر بين البلدين في هذا المجال، ينبغي للطرفين تعزيز أواصر التعاون في مجال الشؤون الدينية سيما (الأوقاف والزكاة والحج والعمرة). كما ينبغي عقد المباحثات حول سبل تدريب وتأهيل الكوادر الغينيين في مجال الدعوة الإسلامية السمحاء. **وفي مجال التعليم والبحث العلمي يتعين للحكومتين الآتية:-**

- تفعيل اتفاقات التعاون المبرمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، وتقنين مجالات التعاون في البحث العلمي.

- تخصيص منح دراسية للطلاب الغينيين بالجامعات المصرية، في المستويات المختلفة (البكالوريوس – الماجستير – الدكتوراة)، في التخصصات المختلفة أمثال (العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العلوم الاقتصادية والإدارية، العلوم الطبية والمختبرات، العلوم الهندسية، الحاسوب) وغيرها من التخصصات الهامة، التي تسهم في تكوين اطر علمية وتقنية التي تسمح للطلاب الغينين في الجامعات المصرية بتولي المناصب الفاعلة والمؤثرة في غينيا والتي يشغلها خريجو الجامعات الغربية.

- تبادل البحوث والدراسات والتعاون في مجال الترجمة والنشر، وتدريس اللغة العربية في الجامعات الغينية واللغات الإفريقية في الجامعات المصرية.

4) في المجال الإعلامي والتكنولوجيا الحديثة:

- وضع إستراتيجية إعلامية ثقافية، تقوم علي التواصل الفكري والثقافي، وتوجيه الرأي العام في البلدين بضرورة العلاقات المصرية الغينية.

- العمل على إعادة الدور المصري في إفريقيا التي تدهرت بعد راحيل الرئيس جمال عبد الناصر.

- خلق التعاون بين البلدين في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة. ويمكن للحكومة الغينية الاستفادة من الخبرات المصرية في توفير الاتصالات الحديثة (الإنترنت والشبكات).

- خلق التعاون بين الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون بجمهورية مصر العربية ونظيراتها الغينية، بغرض الاستفادة من خبرات الجانب المصري في مجال تغطية البرامج الإذاعية والتلفزيونية سيما البرامج الثقافية والدينية.

- خلق التعاون بين كبريات الصحف المصرية مثل (أهرام اليوم والجمهورية)، وصحيفة أخبار غينيا، بغرض الاستفادة من تجربة الصحف المصرية في مجال التحرير والتصميم والإخراج والطباعة.

في المجال الرياضي:

- ضرورة إقامة دورات ومنافسات رياضية علي مستوى البلدين (مصر وغينيا)، إن مثل هذه الدورات الرياضية المشتركة تساهم ايجابيا في توطيد علاقات والصداقات بين الشعبين (المصري والغيني).